الفصـــل التاســـع

تصـــــورات عمليـــــة لحـــــل مشكلـــــة الأميـــــة

الفصل التاسع

تصورات عملية لحل مشكلة الأمية

تم في الفصول السابقة استعراض الأمية من زوايا مفهومها وأسبابها ووجودها في مصر والعالم العربي، والتسرب من التعليم، وجهود تعليم الكبار في الشرق الأوسط، والأمية الأسرية ومواجهتها، والدروس المستفادة في مجال محو الأمية، إضافة إلى بعض التجارب والاستراتيجيات العربية والعالمية التي قد تحقق برامجها نفعاً في وطننا في هذا المجال.

ومعروف أن محو الأمية يؤدي إلى التمكين- وهو وسيلة رئيسية للاتصال والتعلم بكافة أشكالهما، ويعتبر ضرورة أساسية للمشاركة والوصول إلى المعلومات في المجتمعات القائمة على المعرفة للقرن الحادي والعشرين. إلا أنه لا يزال هناك قلق شديد في الهيئات الدولية المعنية تجاه هذه المشكلة، لأن فرداً واحداً من كل خمسة أفراد من الكبار في عالم اليوم لا تتوفر لديه إمكانية الوصول إلى التواصل الكتابي من خلال محو الأمية، ولأن ٧٠ مليون طفل لا يزالون خارج المدرسة، ولأن المزيد من ملايين الشباب يتركون المدرسة دون مستوى كافٍ لمحو الأمية للمشاركة المنتجة والفعالة في مجتمعاتهم. ويعتبر هذا الوضع غير مقبول، ويعد التحدي عاجلاً ويُلزم جميع الأطراف بضرورة تعميق التزامها وتعزيز عملها.

١. حلول مقترحة لمواجهة ظاهرة الأمية

هناك عديد من الحلول المقترحة لمواجهة ظاهرة الأمية، وبخلاف ما تم ذكره من حلول ورؤى في سياق العرض بالفصول السابقة، نستعرض هنا بعضاً من سبل المواجهة الهامة:

١. وضع نظام للحوافز الإيجابية كالمكافآت، والعمل على الدفع للتعلم مثل عدم إعطاء الأميين تراخيص قيادة أو عدم السماح لهم بالهجرة إلى الخارج وما شابه ذلك.

٢. توجيه عناية أكبر لتوعية المواطنين بالأثار السلبية للأمية على الفرد والمجتمع.
٣. تحقيق المرونة في طرق التعليم وإعداد المواد التعليمية وعدم اقتصار مناهج الدراسة على محو الأمية الأبجدية بل يجب أن تشمل برامج ثقافية وترويحية ومهنية.
٤. العناية بإعداد معلمين مؤهلين لهذا النوع من التعليم، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

١. إنشاء مركز لتدريب المدرسين نظرياً وعملياً وفق أحدث التوجهات المعاصرة.
٢. إنشاء قسم في كليات التربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
٣. الأخذ بنظام توقيع عقوبات على من يعوق أو يتسبب في تعطيل نشاط محو الأمية.
٤. العمل على سد السبل التي تسهم في زيادة عدد الأميين.
٥. جعل نشاط محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من السياسة التعليمية.
٦. ابتكار أساليب ووسائل تعليمية تتلائم مع المتطلبات والظروف المختلفة لمكونات الفئة المستهدفة.
٧. التطوير المستمر للبرامج والمناهج، وتوفير نظام معلومات متطور للتخطيط ومراقبة الأداء ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذها.

وتعد مشكلة الأمية من المشكلات الجديرة بالاهتمام لما يترتب عليها من مشكلات أخرى، لذلك من الضروري الحرص الشديد على محو أمية الأميين في المجتمع في فترة وجيزة. وقد وضعت الدولة خطة طموحة لمحو الأمية ولا تزال تعمل وتناشد من أجل محو الأمية. وتتمثل تكاليف العملية ذاتها فيما يلي: الأدوات الدراسية كالأقلام والكتب والسبّورات، المعلمين والمعلمات، مشرفين للمتابعة والتقييم، مرتبات وحوافز مادية كافية، مبان دراسية وتشمل الفصول والمقاعد ووسائل الإضاءة والإيضاح وما شابهها (سالم، ٢٠١٤).

ونظراً لتركّز الأمية في الفئات العمرية المنتجة، فإن عملية محو الأمية هامة للغاية لتحقيق التنمية بمعناها الشامل كجزء أساسي من الأمن القومي لأي مجتمع، كما أنها تساعد على الحد من وجود مجتمع البطالة ولا يمكن تقديرها اقتصادياً ومادياً. ولعملية محو الأمية فوائد أخرى منها:

١. تنمية وتحسين الاقتصاد.
٢. تلاقي وتفاهم الحضارات وانفتاح الأفكار.
٣. وجود العلم والغنى والصحة.
٤. زيادة الانتماء وحب الوطن.
٥. وجود بيئة نظيفة.
٦. السماح بمشاركة المرأة في خدمة المجتمع.
٧. مسايرة عصر التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات (سالم، ٢٠١٤).

٢. توصيات دراسة شاملة للارتقاء ببرنامج مواجهة الأمية

في دراسة أردنية استهدفت تقويماً شاملاً لبرنامج محو الأمية في الأردن عام ٢٠٠٧، اقترح فريق الدراسة مجموعة من التوصيات للارتقاء بالبرنامج وتحسين نوعية مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وذلك وفق المجالات الرئيسية التالية، ونضعها هنا بغية الاستفادة منها:

٢. ١. مجال المناهج التربوية والكتب الدراسية

١. تشكيل لجان فنية من المختصين وذوي الخبرة لإعداد دراسات علمية متعمقة لتحليل محتوى ومضامين المناهج المستخدمة في برامج محو الأمية الموجهة للدارسين المبتدئين والمتابعين، وبناء على تحديد الاحتياجات الفعلية لهؤلاء المتعلمين الكبار.
٢. تطوير مواصفات تربوية خاصة لبناء مناهج محو الأمية وتعليم الكبار، بالإفادة من التجارب العربية والعالمية الناجحة في هذا المجال، وبمراعاة خصوصية الفئات المستهدفة من الأميين في المدينة والريف والبادية، وبناء على خصائص المتعلمين الكبار وآليات تعليمهم وتعلمهم، وطبيعة القطاعات أو المهن التي ينتمون إليها، وفي ضوء احتياجاتهم الفعلية وميولهم ورغباتهم واهتماماتهم، أي العمل الجاد على ربط محتوى التعلم في المناهج والكتب الدراسية لبرنامج محو الأمية وتعليم الكبار بالبيئة التي ينتمي إليها الأميون والأميات، وأن يتم اختيار الأمثلة والتطبيقات والأنشطة من هذه البيئة المحلية بحيث تتناسب مع أعمار الدارسين الكبار. فكلما كانت مناهج

وكتب محو الأمية وتعليم الكبار متوائمة مع حاجات الجمهور الأمي المستهدف كان التعليم أكثر فاعلية وأجود نتاجاً.

٣. ينبغي تطوير المناهج التربوية وفق منظور شمولي تكاملي يتبنى المنحى الوظيفي والحضاري، ويراعي مختلف مكونات المنهاج التربوي لبرامج محو الأمية، مثلما يراعي مجموعة من المبادئ التربوية أبرزها: تحديد حاجات الفئات العمرية المستهدفة، ومراعاة مشاركة الدارسين في وضع المقررات الدراسية المقدمة إليهم، وصياغة أهداف واضحة انطلاقاً من حاجات المجتمع ومتطلبات الحياة، وتصميم خطة البرنامج التربوي وفق كل مرحلة من مراحل الدراسة، ووضع خطة ملائمة للتقويم عند نهاية كل مرحلة من هذه المراحل.

٤. ينبغي أن يتضمن الكتاب قيماً إنسانية وخلقية سامية إلى جانب القيم العربية والإسلامية الأصيلة، بحيث تراعي البيئة الحضارية للجمهور الأمي المستهدف من جهة وتكون متفتحة على قيم الآخرين وثقافاتهم من جهة أخرى.

٥. مراعاة الترابط والتسلسل في إنجاز المناهج والكتب الدراسية لبرنامج محو الأمية وتحديثها، بحيث يتم إعداد المنهاج بعناصره كافة أولاً، يليه كتاب المتعلم ومن ثم دليل المعلم، على أن يتم ذلك بصورة متكاملة بحيث لا يحصل أي تداخل أو تكرار بين كتاب وآخر، ويتحقق نوع من تقسيم الأدوار بين الوثائق الثلاث.

٦. السير بخطوات منهجية مدروسة ومتدرجة في إعداد الكتاب المدرسي، بدءاً بالتخطيط له، ثم كتابة مسودة النصوص، ثم مراجعتها، ثم العمل على إخراج الكتاب وتزويده بالصور والرسوم التوضيحية، بعد ذلك ينبغي تجريب الكتاب على نطاق ضيق وتقييمه قبل اعتماده بصورة نهائية، وتعديل مضمونه في ضوء نتائج التجريب.

٧. ينبغي قبل الشروع في تطوير المناهج التربوية والكتب الدراسية وأدلة المعلمين أن يطّلع القائمين على تطوير المناهج والكتب الخاصة ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار على التجارب الناجحة عربياً وعالمياً في مجال إنتاج كتب محو الأمية للإفادة منها، وأن يعني مؤلفو الكتب والمشرفون على تأليفها بإجراء مراجعة وتقييم شامل للكتب القديمة المستخدمة محلياً وفي مختلف المواد الدراسية، بمراعاة الحصول على التغذية الراجعة من الأطراف المعنية كافة حولها، لتفادي نواحي النقص فيها وتحديثها وتطويرها.

٨. يجب أن يراعي مؤلفو الكتب عند إعدادها مجموعة من المعايير النوعية أبرزها: الملاءمة، والترابط والتدرج، والتوازن، والطابع الوظيفي، والمرونة.
٩. ينبغي أن تتوافر في لغة الكتاب المستخدم في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار مجموعة من الأسس، أبرزها: أن تكون متوسطة الصعوبة بالنسبة للجمهور الأمي، وأن تتصف بالبساطة في تركيبها والسهولة في لفظها، وأن تكون مفرداتها مألوفة لدى الجمهور الأمي المستهدف ومستمدة من واقعه ما أمكن، وأن تراعى فيها قواعد الكتابة من ترقيم وتنقيط، كما ينبغي أن تتحلى لغة الكتاب بالجمالية البسيطة وبخاصة في مرحلة التكميل أو المتابعة.
١٠. ينبغي تحقيق المقروئية العالية لكتب محو الأمية من خلال ملاءمة موضوعاتها لطبيعة الجمهور الأمي من جهة، وإخراج الكتاب بصورة جيدة من جهة أخرى، بمراعاة الشروط والمواصفات التالية: جمالية الغلاف وبروز العناوين، ودقة الرسوم والصور ووضوحها وقابليتها للإيحاء، ومدى تناسق الألوان، ومراعاة التنسيق وحجم الأحرف والطباعة ونوعية الورق المستخدم، وذلك لما للإخراج الجيد للكتاب من أثر واضح وملموس في جذب المتعلم وتيسير عملية تعلمه وتحسينها.
١١. ينبغي مراعاة تحقيق التوازن التربوي بين المجالات التعليمية المختلفة والضرورية للأميين والأميات، وكمثال مستقى من الدراسات ذات العلاقة: ٣٣% للغة العربية، و٢٧% للرياضيات والحساب، و٢٠% للثقافة العامة، و٢٠% لمادة اختيارية خاصة بالبلد ذاتها. وبمراعاة أن لا تزيد نسبة مقررات أو كتب الثقافة العامة من مجموعة كتب محو الأمية عن الرُبع حتى لا يختل التوازن التربوي بين المجالات المختلفة.
١٢. ينبغي أن يستند المنهج الخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار على نظام التقويم التكويني المستمر Formative Evaluation، وعلى طرق تدريس قائمة على المناقشة والتساؤل والحوار والاستنتاج، وعلى عمل المجموعات داخل الصف. وبما أن أكثر من نصف المستهدفين ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار هم من النساء، ينبغي أن تشارك النساء المتخصصات أنفسهن في تأليف مناهج وكتب محو الأمية وبنسبة عادلة.
١٣. المساعدة في إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية وأقراص مدمجة داعمة للمنهاج تعطي اهتماماً خاصاً لتطعيم المنهاج بالمهن المختلفة، على أن يعاد النظر في المبنى

المدرسي/ مركز محو الأمية ليضم مشاغل للتربية المهنية توظّف لتعليم أساسيات الحرف كالكهرباء والميكانيكا والنجارة والحدادة وغيرها، مثلما تستخدم للتدريب على الحرف اليدوية والتراثية والاقتصاد المنزلي والصناعات الغذائية. وهذا يتطلب إنتاج ملاحق للمنهاج الدراسي وأدلة تتضمن الطرق الأفضل والخطوات الصحيحة لهذا التعليم ذي المضمون المهني.

١٤. تصميم منهاج تعليمي مرن لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي صعوبات التعلم، لنشر مهارات القرائية بينهم، يراعي خصوصيتهم وطبيعة ظروفهم وقدراتهم وسرعة تعلمهم، ويتضمن تجارب عملية حيوية تفيدهم في امتلاك مهارات حياتية نافعة، وتسهم في إعدادهم لمهن مستقبلية مناسبة لقدراتهم.

١٥. الحرص على تطوير مناهج محو الأمية بحيث تستهدف إكساب المتعلمين مهارات للحياة وحل المشكلات، والإسهام في التنمية المجتمعية، والحوار، والتعاون، وتشجعهم على ممارسة ذلك وتطبيقه عملياً.

١٦. تفعيل الأنشطة اللاصفية في برنامج محو الأمية وبخاصة الأنشطة الموجهة لتحقيق النمو: الثقافي، والصحي، والاجتماعي، والوطني، والنفسي للدارسين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الندوات والمحاضرات والبرامج التلفزيونية.

٢. ٢. مجال التخطيط والسياسات التربوية

١. انتهاج الأسلوب العلمي في التخطيط التربوي لمحو الأمية، والقيام ببناء خطط علمية واضحة الأهداف محددة المسئوليات، متعددة الأساليب والصيغ والآليات، تتميز بالواقعية والشمول والمرونة والتنسيق، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية الرسمية والخاصة والأهلية.

٢. التحول من اعتماد المفهوم التقليدي إلى تبنّي المفهوم الحديث لمحو الأمية لغايات تطوير برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، الأمر الذي يؤكد بالإضافة إلى أهمية امتلاك مهارات القرائية الأساسية القراءة والكتابة والحساب، على ضرورة امتلاك معارف ومهارات حياتية ومهارات حل المشكلات إضافة إلى مهارات عصر المعلوماتية، والتي تعد جميعها مهارات أساسية في عالمنا المتسارع التغير، مثلما تعتبر ضرورية لمواجهة تحديات العصر، والتي من الممكن أن تُكتسب من خلال

الأنظمة التعليمية الرسمية أو عن طريق الخبرات الفردية والتعلم الذاتي خارج هذه الأنظمة.

٣. العمل على إيجاد مظلة تنسيقية وطنية لبرامج التعليم غير النظامي بما فيها جهود القرائية "محو الأمية"، لتنضوي تحتها مختلف المبادرات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة في إطار التعلم خارج المدرسة النظامية، وأن يتم في إطارها تمثيل هذه المؤسسات، بمختلف مجالات عملها وفئاتها المستهدفة وتوجّهات برامجها، لتكون هذه المظلة إطاراً جامعاً لمختلف البرامج المعنية بتقديم التربية الموازية بمختلف أنماطها وطرائقها، وبحيث تعنى بالتخطيط الاستراتيجي التكاملي التشاركي لهذه البرامج على المستوى الوطني، إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب ونقاط القوة فيما بين هذه المؤسسات والعمل على تعزيزها، والإفادة من نقاط الضعف والمعوقات والعمل على التغلب عليها بجهود مشتركة. ويمكن أن تمارس وزارة التربية والتعليم دوراً رئيسياً ومحورياً في ذلك، من خلال تفعيل وتوسيع أطر عمل اللجان المعنية في برامج التعليم غير النظامي وبناء نظام معلومات متكامل حولها.

٤. العمل على وضع استراتيجية وطنية للتعليم غير النظامي، بحيث تتضمن مختلف مبادرات التعلم خارج المدرسة، وتشارك في بنائها مختلف الجهات ذات العلاقة، وأن تتضمن التوجهات المعاصرة والمستقبلية في هذا المجال في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، وتوضح الإطار العام الذي ينظم جهود المؤسسات الوطنية في مجال التعلم خارج المدرسة والتعليم غير النظامي ويحقق التكامل فيما بينها، والعمل على إدراج برامج تعليم الصغار واليافعين والكبار ضمن هذه الرؤية الوطنية، وربط هذه الخطط التربوية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق جهود التنمية المستدامة.

٥. بلورة رؤية واضحة لجهود محو الأمية وتعليم الكبار وبخاصة فيما يتعلق بفلسفتها وأهدافها ومضامينها، بحيث تنطلق من خلال حوار مجتمعي تشارك فيه مؤسسات القطاعات المختلفة العام والخاص والأهلي التطوعي. وأن تصاغ هذه الرؤية وفق معطيات الرؤى المطروحة عربياً وعالمياً، وبخاصة ضمن المؤتمرات الدولية والاستراتيجية العربية لتعليم الكبار.

٦. إيجاد أدوار أكبر لمؤسسات المجتمع المدني بصفتهم شركاء استراتيجيين في عملية الإعداد والتنفيذ والمتابعة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، بالعمل على بناء القدرات الوطنية لمختلف الجهات العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار الرسمية منها والأهلية والخاصة، وتمكينها من المعارف والمهارات والاتجاهات المتعلقة بالمجالات ذات العلاقة كافة، بما في ذلك تخطيط برامج محو الأمية وإدارتها والإشراف عليها ومتابعتها وتقويمها، والبحث والتوثيق والتطوير في مجال محو الأمية، وإنتاج المواد التعليمية وتصميم المنهاج، وتطوير طرائق واستراتيجيات التعلم والتعليم، إضافة إلى آليات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية بكفاءة وفاعلية.

٧. تفعيل الاهتمام بمجال البحوث والدراسات المتصلة ببرامج التعليم غير النظامي عامة، وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار خاصة، في ضوء المفهوم المعاصر لها وبغرض الوصول إلى المعلومات الكمية والنوعية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي المتوسط والبعيد المدى الذي يسعى لتحقيق الربط والتكامل بين برنامج محو الأمية وبين نظام التعليم المستمر والتربية مدى الحياة، والتخطيط الإجرائي القصير المدى الأساسي لضمان التنفيذ الفاعل والمتابعة الحثيثة والتقويم الشامل للبرنامج بمختلف فعالياته وأنشطته. فسياسات محو الأمية الجديدة والمطوّرة تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى نتائج البحث المبني على التجارب وتعتمد على قواعد البيانات. هذا بالإضافة إلى أهمية متابعة نتاجات المؤتمرات العربية والدولية ذات العلاقة ومراجعة قرارتها وتوصياتها.

٨. العمل على وضع نظام واضح لمتابعة وتقويم مبادرات التعليم غير النظامي، بحيث يراعي استهداف النوعية والتطوير المستمر بحسب المستجدات، مثلما يراعي تطوير مؤشرات أداء موضوعية عملية تسهم في قياس مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعة في إطار التعليم غير النظامي. والتركيز بصورة خاصة على العمل على بناء مؤشرات محو أمية "قرائية" موضوعية وعملية لإظهار مدى التقدم المنجز وإبراز مدى النجاح في تحقيق النتائج المرجوة من البرامج والجهود المبذولة، وذلك تجاه رفع معدلات القرائية وتحسين واقعها وتطوير برامجها، والتعاون مع منظمة اليونسكو وشركائها بالمشاركة الفاعلة كنموذج تجريبي في المشاريع التجديدية التي

تستهدف إيجاد وتطبيق طرق متطورة لقياس القرائية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، مثل بناء وإدارة نظام معلومات برامج التعليم غير النظامي NFE-MIS، ومبادرة محو الأمية من أجل التمكين LIFE، وبرنامج تقويم ومتابعة محو الأمية LAMP.

٩. البحث عن فرص تمويل وحلول إبداعية لتوفير الدعم المالي لأنشطة وبرامج المؤسسات الرسمية والأهلية والجمعيات المختلفة العاملة في إطار التعليم غير النظامي بمفهومه الواسع. والعمل على تنمية قدرات هذه المؤسسات على إعداد مشاريع متكاملة، وإجراء دراسة جدوى لها، مما يمكنها من جذب الجهات المانحة لتمويل هذه البرامج المختلفة.

١٠. العمل على تطوير موقع إلكتروني خاص بإشراف وزارة التربية والتعليم وباستثمار طاقاتها الفنية، بحيث يتضمن مختلف مبادرات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التعليم غير النظامي. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية لبناء شبكة مهنية فاعلة تربط بين مختلف هذه المؤسسات لتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها وتشجيع الحوار الإيجابي حولها.

١١. بما أن الإناث يمثلن الأكثرية بالنسبة للأميين الكبار في العالم عامة وفي الدول العربية خاصة، فعلى مخططي وراسمي سياسات محو الأمية وتعليم الكبار أن يأخذوا هذه القضية بالحسبان. وأن يقوموا بإجراء مسح شامل لاحتياجات تلك الفئة من الفتيات والنساء الأميات قبل البدء ببناء البرامج التعليمية، لتغدو أكثر انسجاماً مع احتياجاتهن وتسهم في تلبية رغباتهن واهتماماتهن.

١٢. التوسع في فتح مراكز مجتمعية مهنية لتقوم، إضافة إلى إكساب المرأة مهارات القرائية، بتدريبها على الصناعات الخفيفة، ومساعدتها في تسويقها، للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لها ولأسرتها، ودمجها في عملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومجالاتها.

١٣. التوسع في تصميم برامج تعليمية تؤهل الأطفال المتسربين والعاملين وتعدّهم للحياة بصورة أفضل. ومراعاة ديمومتها عن طريق مأسستها ضمن أنشطة وبرامج المؤسسات ذات العلاقة، ومنها برنامج الثقافة للمتسربين الذي ينفذ بالتعاون بين

وزارة التربية والتعليم ومؤسسة كويست سكوب، ومشروع عمالة الأطفال الذي ينفذ بالتعاون بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية.

١٤. تبني المفاهيم والاتجاهات المعاصرة في محو الأمية، بما فيها محو الأمية الوظيفية، ومحو الأمية الحضارية، ومحو الأمية الحاسوبية، وتصميم البرامج الملائمة لترجمتها عملياً على أرض الواقع.

١٥. العمل على توفير البيئات المادية الداعمة لعملية التعلم والتعليم للملتحقين ببرنامج محو الأمية، بتوفير التسهيلات الضرورية للمراكز من الوسائط المتعددة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشاغل التربية المهنية بتجهيزاتها التي تسهم في ممارسة المتعلمين لبعض الأنشطة الحرفية، وأجهزة الطباعة والنسخ والتصوير وغيرها.

١٦. تطوير برنامج محو الأمية بمراعاة الاستجابة للفروق والاختلافات الوظيفية بين المستفيدين من هذه البرامج التي توفرها القطاعات المختلفة.

١٧. وضع أسس وضوابط ومعايير لضبط الجودة والنوعية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار، والعمل على إجراء دراسات متعمقة النوعية لبرنامج محو الأمية وعوائده الاقتصادية والوظيفية والدينية والأسرية والنفسية والثقافية، بالنسبة للذكور والإناث، ومن وجهة نظر الفئات المعنية كافة. واعتبار ذلك خطوة أولى لتحديث المناهج والأساليب المعمول بها حالياً وتطوير البرامج القائمة.

١٨. التأكيد على أهمية برامج الإرشاد التربوي الأكاديمي والنفسي بالنسبة لبرنامج محو الأمية، مما سيسهم في تطوير الجوانب النفسية والفكرية للدارسين والدارسات، ويمكّنهم من تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتقبل الآخرين، وتنمية أساليب التفكير وتجاوز صعوبات التعلم والتعليم لديهم، الأمر الذي سيمكّن من تحقيق عوائد أعلى للبرنامج.

١٩. تفعيل التواصل بين الوزارة والجامعات والمؤسسات المعنية ببرنامج محو الأمية، لإقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات وبشكل متواصل، لمناقشة القضايا الأساسية المرتبطة ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وبخاصة عوائدها وجدواها وجودتها.

٢٠. الأخذ بمبدأ التقويم الداخلي والخارجي الشامل والمستمر لجهود محو الأمية وتعليم الكبار كمنطلق أساسي للتحديث والتطوير وتحسين المردودية والإنتاجية بصفة عامة.

٢١. دراسة موضوع شمول المتعلمين الكبار بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار بمشروع التغذية المدرسية، وبخاصة أثناء التوسع بالمشروع في أنحاء البلاد.

٢. ٣. مجال التنمية المهنية المستدامة ورفع كفاءة العاملين بالبرنامج

١. ضرورة تنظيم برامج تدريبية متخصصة في المجالات المتصلة بفن وعلم تعليم الكبار الأنداراجوجيا Andaragogy. التي تختلف عن البيداجوجيا Pedagogy التي تعني فن وعلم تعليم الصغار، وذلك انطلاقاً من أهمية تفهم القائمين على التخطيط التربوي في مجال محو الأمية لخصائص علم تعليم الكبار، لأن جمهور الكبار المستهدفين ببرامج محو الأمية مختلف تماماً في العديد من الجوانب، فالبيئة الخاصة بالكبار واهتماماتهم، ووظيفة التعليم والتعلم بالنسبة لهم تختلف كثيراً عنها بالنسبة للصغار.

٢. ينبغي تطوير طرائق التعلم والتعليم المعتمدة في برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، بالتحول من الطرائق التقليدية القديمة التي تعتمد السبورة السوداء والطباشير، وسيطرة المعلم على الصف الدراسي، وتقييم المتعلم على أساس مقدرته على الحفظ والاسترجاع، والتي تتسبب في ملل الدارسين وسأمهم وتركهم للدراسة، إلى طرائق التعلم والتعليم التي تنسجم مع عصر الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كذلك استبدال أساليب التعليم والتعلم في برامج محو الأمية وتعليم الكبار، بحيث يتم استخدام أساليب التعلم التشاركي والتعاوني ووسائل التعلم المنشط والأساليب التفاعلية، والتي تتميز بكونها منهجيات مرنة متعددة ومتنوعة حسب الموقف التعليمي، ومن هذه الطرائق التي يمكن أن تستثمر في القرائية وتعليم الكبار وتحقق مردودية أعلى: استخدام الأشرطة السمعية والمرئية، والتعليم والتعلم عن طريق الحاسوب، والتعلم من بُعد والتعلم المفتوح باستخدام شبكة الإنترنت والإنترانت.

٣. إعداد مدرّبي مدرّبين ليقوموا بإعداد موارد بشرية مؤهلة من المعلمين من أهالي المناطق الجغرافية المختلفة، ليسهموا بدورهم بتعليم الفئات المستهدفة ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار الذي توفره السلطات المختلفة: وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة والأمن العام والمنظمات الأهلية، مع الاستمرار في عمليات إعادة تدريبهم وفق المستجدات والحرص على تقويم أدائهم أثناء الخدمة.

٤. تكوين وتمكين مجموعة من التربويين الاختصاصين للقيام بإعداد التصورات الاستراتيجية والمشاريع طويلة المدى، وتقويم الفعاليات والأنشطة المتصلة بمحو الأمية وتعليم الكبار ببعديها الكمي والنوعي، إضافة إلى إعداد الأبحاث العلمية والدراسات التربوية ذات العلاقة بمختلف مدخلات ومكونات ونتاجات برنامج محو الأمية وتعليم الكبار، والذي تنفذه السلطات والجهات المعنية كافة.
٥. العناية بتكوين وتدريب العاملين المتخصصين في مجال تطوير المناهج والكتب والأدلة والوسائط المتعددة للتعلم والتعليم، والتي تنسجم مع خصائص الفئات المستهدفة ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار، وتبادل الخبرات بين القطاعات المعنية في هذا المجال.
٦. التعاون بين الوزارة والجامعات والجهات المعنية لإنتاج حقائب تعليمية تدريبية لمعلمي الكبار تتيح الفرص لأكبر عدد منهم للاطلاع على أحدث الطرائق والأساليب والمستجدات في مجال تعليم الكبار وأساليب التعامل والتفاعل معهم وتصميم استراتيجيات التعلم والتعليم المنسجمة مع احتياجاتهم.

٢. ٤. مجال تفعيل التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي

١. تطوير نظام تعليمي مرن يلبي الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع، ويسمح للطلبة بسهولة العودة إلى النظام الرسمي فيما بعد.
٢. استهداف الحلقة المحيطة بالمتعلم "الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي" بأنشطة وبرامج التعليم غير النظامي لتحقيق التكامل والتغيير الإيجابي بصورة شمولية.
٣. تفعيل دور التعليم غير النظامي من خلال رفد التعليم النظامي بالمعلومات والمعارف التي تدعم المنهاج التعليمي، إذ أن التعليم غير النظامي ومن خلال أنشطته وفعالياته اللاصفية، يتيح للفرد نوعاً من الحرية التي تسمح له باختيار النشاط وفق حاجاته التعليمية التعلّمية، إضافة إلى توفير خيارات الحداثة والتغيير وفق المدخلات والحاجات التعليمية التعلّمية التي يجب أن تتماشى مع التطور في عصرنا هذا.
٤. توفير السبل والبيئة المناسبة للتعلم والعمل للحفاظ على استمرارية التحاق العاملين بعملهم مدة أطول، وتحقيق الاستقرار الوظيفي لهم.

٥. التعرّف على خبرات وتجارب البلدان التي استطاعت تحقيق النجاح في مجال التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي، لأخذ الخبرة والاستفادة من تجربتها للعمل على تطبيقها بما يتلاءم والبيئة المحيطة.
٦. الاستعانة بمستشارين مختصين بهدف المساعدة في قيام صناعات ثقافية مرتبطة بأنشطة التعلّم والتعليم النظامي وغير النظامي.

٢. ٥. مجال التوعية والتثقيف

١. إعداد برامج توعوية وتثقيفية وبثها عبر مختلف وسائط الإعلام للتعريف بدور مختلف المؤسسات والجمعيات في مجال التعليم غير النظامي عامة ومحو الأمية خاصة، ونشر المعرفة حول برامجها وأنشطتها والفئات المستهدفة بخدماتها.
٢. إنتاج نشرات وملصقات وبرامج تلفزيونية وإذاعية لمحاربة الآفات الاجتماعية المختلفة من تدخين ومخدرات وعنف وغيرها.
٣. المساهمة في إعداد حقائق ترشّد الطلبة والأهل إلى الطريقة الأمثل لاستعمال الأدوات والأشياء المتنوعة والمختلفة في البيئة المحلية واستثمارها.
٤. تنظيم رحلات استطلاعية وتثقيفية للأماكن والمواقع والمؤسسات ذات العلاقة، والوقوف على أبرز معالمها وميزاتها.

٣. محو الأمية والفقر

الفقر على صلة وثيقة بمعدلات الأمية المرتفعة وبأوجه عدم المساواة بين الجنسين. ففي مصر، تبلغ معدلات الأمية بين الأطفال الفقراء أكثر من ضعف معدلاتها بين الأطفال غير الفقراء. وأثر الفقر في محو الأمية يظهر بطرق عديدة. وعلى سبيل المثال، فإن أفقر المشاركين في برامج محو الأمية ينقطعون عن الدراسة أو أنهم لا يسجّلون أنفسهم فيها أصلاً.

٣. ١. السياسات الحكومية: وضعها واتجاهاتها

أخذت حكومات وطنية عديدة زمام القيادة في وضع سياسة محو الأمية، وعلى سبيل المثال في تطوير تحليلها لحالة محو الأمية وإدماج محو أمية الكبار في الخطط التعليمية واستراتيجيات الحد من الفقر.

وهناك التزامات سياسية قوية بمحو أمية الشبان والكبار في بعض البلدان. وهي تشمل بلداناً شنّت حملات وطنية لمحو الأمية في النصف الأول من العقد الماضي، وهي من قبيل نيجيريا والهند وفنزويلا، بينما أتاحت سياسة شيلي المستمرة على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية لأكثر من ٩٠ مليون نسمة إمكانية محو أميتهم. وفي البلدان المشتركة في مبادرات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية التي من قبيل "المؤتمرات الإقليمية لليونسكو دعماً لمحو الأمية العالمية، ومبادرة محو الأمية من أجل التمكين، وبرنامج رصد وتقويم محو الأمية"، يحتل محو الأمية مكانة أرفع في الخطط الوطنية في الوقت الحالي.

وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد المغرب استراتيجية وطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي، في سياق رؤية متكاملة لمحو الأمية وللتنمية والحد من الفقر. وفي عام ٢٠٠٥، أصدرت النيجر مرسوماً وزارياً لوضع سياسة جديدة للتعليم غير النظامي تشمل محو أمية الكبار. ووضعت موريتانيا استراتيجيتها الوطنية للقضاء على الأمية في شكل خطة عمل تنفيذية في عام ٢٠٠٦ وربطتها باستراتيجية الحد من الفقر. وفي زامبيا، أُدمج محو أمية الكبار في السياسة التعليمية وورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٣. ٢. التزام أقوى

يعد زهاء مليار من الكبار بدون مهارات في القراءة والكتابة ككل- رغم كونهم غير متجانسين في خصائصهم- كتلة تحتاج اهتماماً أكبر، مع توجيه انتباه خاص لمعالجة المسائل المتعلقة بنوع الجنس والشباب والتهميش. ويبدو أنه لن يتحقق أي تغير في السياسات قبل أن يتوفر وعي أكبر بأن هؤلاء البالغين يعانون من انعدام العدالة التعليمية من ناحية، مع وجود قناعة أكبر بفوائد محو الأمية وتكاليفها من ناحية أخرى، الأمر الذي يتطلب ما يلي:

١. الدعوة على نطاق أوسع لمحو الأمية، استناداً إلى الحق في التعليم الأساسي، والحق في التنمية، والحاجة الأساسية لمحو الأمية في ظل الاقتصاديات الراهنة التي تقوم على المعرفة، والقيم الأساسية لمحو الأمية باعتبارها أداة ضرورية لخلق مزيد من فرص التعلم في إطار عملية للتعلم مدى الحياة.
٢. صياغة سياسة واضحة لمحو الأمية كجزء من قطاع التعليم، لاسيما على الصعيد الوطني، استناداً إلى أدلة موثوق بها، وتقوم على وضع معايير وتقويم للجودة ووضع معايير للمقارنة.
٣. تحسين تقدير ورصد وتقويم محو الأمية، لكفالة صنع السياسات المتعلقة بمحو الأمية والتخطيط لها على نحو فعال ورصد التقدم المحرز نحو أهداف تلك السياسات فضلاً عن تنفيذ برامج محو الأمية.
٤. قيام شراكات وتحالفات أقوى على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي استناداً إلى رؤية مشتركة لدور محو الأمية والدعم المتبادل والمزايا المقارنة.

٤. تحقيق إنجاز أكثر فعالية

تعد تنمية القدرات على كافة الأصعدة بُعداً ضرورياً لتقديم خدمة فعالة في مجال محو الأمية، إضافة إلى ضرورة ما يلي:

١. التوثيق والنشر: تحسين جمع المعلومات المتعلقة بالممارسات والسياسات الفعالة ونشرها واستخدامها، وتوفير قاعدة لتبادل المعارف.
٢. توسيع نطاق تقديم الخدمة ورفع جودتها، مع تطويع أنظمة الإدارة وأساليب التدريس والمواد اللازمة للاستجابة للسياقات والاحتياجات المختلفة باتباع نُهج تشمل مستويات رفيعة من المشاركة المجتمعية.
٣. إثراء مناخ الإلمام بالقراءة والكتابة من خلال تعزيز عملية التأليف والمواد المطبوعة والإلكترونية والنشر والتوزيع.
٤. تنمية القدرات في جميع المناحي المتعلقة بمحو الأمية من إنتاج المواد وتدريب الميسرين إلى الإدارة والرصد والتقويم والبحث والتخطيط.

٥. إجراء بحوث لتقديم بيانات قائمة على الأدلة إلى صناع السياسات للتدليل على فوائد مهارات محو الأمية، فضلاً عن توفير معلومات عن العناصر التي تسهم في رفع جودة الخدمة المقدمة ونتائج برامج محو الأمية.

٤. ١. موارد جديدة لمحو الأمية

هناك مستوى متواضع لتمويل برامج محو أمية الكبار، ويعتبر قيداً أساسياً على تحقيق الأهداف المرجوة، لذا من الضروري اتخاذ الإجراءات الكافية، لاسيما فيما يلي:

١. زيادة الأموال المخصصة لمحو أمية الكبار: تخصيص ثلاثة في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للتعليم لمحو أمية الكبار وزيادة الدعم المالي المقدّم من المنظمات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق ذلك.
٢. تعزيز الآليات المؤسسية لتمويل محو أمية الكبار لتيسير تقديم هذه الخدمة من خلال مانحين متنوعين، مع وجود التزام واضح بإدراج استثمارات محو أمية الكبار ضمن مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع وغيرها من الآليات المؤسسية التي تهدف إلى الحد من الفقر.
٣. تطوير نماذج جديدة وقواعد بيانات تتعلق بتكاليف برامج محو الأمية، بما في ذلك مكونات الاعتمادات، من أجل تيسير المقارنة بين تكاليف برامج محو الأمية، والتكيف على نحو أكبرُ لمواجهة التحدي المتمثل في وجود احتياجات ومتطلبات متنوعة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

٥. خاتمـــــة

تعد محاربة الأمية سباق إلى المستقبل في عالم أدرك أن الثروة الحقيقية للأمة هي الإنسان بصفته رصيد مرن وكبير. وعندما تفقد الأمة هذا الرصيد، تفقد كل شيء: تفقد سيطرتها على مواردها وثرواتها واستقلالية قرارها، وإرادتها وهويتها، وهذا ما تثبته المقارنة بين البلدان التي تحترم حقوق الإنسان فيها وتلك التي لا تحترم إنسانها، وكذلك المقارنة بين المناطق المتنوعة في البلد الواحد، استناداً إلى مؤشرات الحرمان البشري والتهميش، رغم توحد أو تقارب الثروات الطبيعية والبنى التحتية.

لقد تبين أن للأمية تأثير على صعيد أنماط السلوك الاجتماعي في سلوك الأفراد تجاه قضايا مثل التربية والمشاركة السياسية والسلامة النفسية والبدنية والصحية للأبناء، واستغلال الموارد والتطور الثقافي والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة أو بين أفراد المجتمع. كما توجد صلات وثيقة بين التعليم والصحة والتغذية وتحفيز العمل السياسي، وأكد ذلك دراسات كشفت نتائجها أن معدل نقص التغذية مثلاً يصل إلى ٢٠% بين أطفال النساء اللاتي لم يتجاوزن في تعليمهن المرحلة الابتدائية، بالمقارنة مع الأمهات الأميات، وأن الحصول على تعليم أعلى يمكن أن يحفز العمل السياسي للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وقد لاحظ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أنه في سريلانكا على سبيل المثال تعزّزت دولة الرعاية الاجتماعية استجابة لوجود ناخبين متعلمين. وملاحظة العلاقة بين التعليم والتطور تظهر أن عمليتي التطور والتغيير تحدثان بانسجام وفي وقت أسرع في المجتمعات التي ينتشر التعليم بين أفرادها، إذ أنه كلما زاد عدد المتعلمين في بلد من البلدان كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيه، بل إنه على المستوى الاجتماعي والعائلي تبين أنه كلما كانت الأم متعلمة انخفض عدد وفيات الأطفال، وكلما كان الأب متعلماً تحسنت مستويات التحصيل الدراسي للأبناء، وتلعب الأم والأب في العائلة دوراً رئيسياً في التنشئة الاجتماعية.

والخطوة الأولى للحد من الأمية والقضاء عليها تكمن في تجفيف منابعها وروافدها، حيث تشكل ظاهرة التسرب الدراسي وما يقف خلفها من أسباب، لابد من علاجها، المنبع الثري لتدفق معدلات الأمية، فزيادة أعداد المتسربين من الصفوف الأولى من التعليم يعني أن هناك مئات الآلاف من الأطفال ينضمون سنوياً إلى صفوف الأمية وهؤلاء الذين لا يلتحقون بالتعليم وأولئك المتسربين من المدارس الذين سيصبحون أميين سيتكون منهم مجتمع الغد.

إن أعداداً هائلة من الأطفال المتسربين تدخل سنوياً في عداد الأميين، وهؤلاء لن يلبثوا أن يتحولوا إلى مشرّدين، وحين يصبحون شباباً سيلتحقون بجيش العاطلين عن العمل. فهل يمكن ضمن هذه المعطيات وهذه الظروف أن يتحقق النمو المطلوب، خصوصاً بعد تبنّي نظام السوق الذي له مخاطره الكبيرة على الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، ما

يعني أن مخاطر الأمية لا تتوقف على الحاضر بل قد تأخذ مخاطرها أشكالاً أخرى في المستقبل.

إن الأمية بوصفها واحدة من أخطر العلل التي تعاني منها الدول الفقيرة، يتطلب تجاوزها والحد منها ومن أثارها الكارثية على حركة تطور المجتمع، جهوداً دؤوبة ومستمرة من المعنيين بمحاربة الأمية من جهة ومن المجتمع ومؤسساته ومنظماته من جهة ثانية، ولابد أولاً من قرار سياسي جدّي ومسئول يضع هذه المشكلة الكبيرة في قمة أولوياته ويسخّر لها الإمكانات المادية والبشرية لمعالجتها، ويعتمد الخطط الاستراتيجية "الحقيقية" والبرامج المنهجية للحد منها وفق جداول زمنية محددة.

وفي هذا الإطار يمكن التأكيد بضرورة العمل بالسرعة الكافية فيما يلي:

١. احترام الإنسان واعتباره الثروة القومية الأولى في الحياة، فالتنمية من أجله وبه.
٢. الاهتمام الأكيد بتكوين قاعدة بيانات وطنية مبنية على أسس علمية موضوعية وصادقة، تدعم صناع القرار في اتخاذ القرارات الصائبة، وتقويم أداء الجهات المعنية.
٣. إعداد وتوفير الكادر التعليمي الكفء لكل المدارس، وخاصة تلك الموجودة في المناطق النائية.
٤. إعادة الاعتبار للمعلمين وإنصافهم وتحسين واقعهم المعرفي والمادي والاجتماعي.
٥. إعادة توزيع الدخل على أسس العدالة الاجتماعية، بشكل يسمح للفقراء تعليم أولادهم والإنفاق عليهم وذلك بإطلاق حملة حقيقية لمحاربة الفساد.
٦. بناء المدارس في المناطق النائية وتوفير الكوادر اللازمة لها مع تأمين الحوافز المادية المناسبة لهم.
٧. دعم الحملات الوطنية المستمرة لمحو الأمية تشارك فيها جميع الفعاليات الرسمية والأهلية ودعمها مادياً وإرشادياً عبر وسائل الإعلان المختلفة، والتوجه أيضاً نحو محاربة الأمية غير التقليدية (حجازي، ٢٠٠٧).